وجهة نظر اقتصادية

الهامش الاحتكاري في سعر الصرف

■ د.أحمد ابريهي علي
خبير اقتصادي

دعوة إلى فصل شراء العملة الاجنبية عن التحويل الخارجي.. (ارشيف)

تمثل إيرادات النفط المصدر الرئيس لعرض العملة الأجنبية في العراق، ويتناسب طلب القطاع الخاص على العملة الأجنبية، من نافذة البنك المركزي، معها. إذ يعتمد إنفاق الحكومة عليها ، ويتناسب دخل القطاع الخاص في العراق مع مستوى الانفاق الحكومي.و كانت نسبة مبيعات النافذة إلى إيرادات النفط حتى نهاية عام ٢٠١٠ بالمتوسط حوالي ٥٢ (اثنان و خمسون) بالمئة ، وانخفضت الى ما دون الـ ٥٠ بالمئة في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٢.
وقد بالغت التصريحات في تعرض سوق الصرف في العراق إلى ضغوطات استثنائية من دول، و لم تبين آليات التأثير بالكم والاتجاه.
إن تحويلات العملة الأجنبية الى دول الجوار، أو غيرها، لا تكون إلا مقابل مستوردات أو استثمارات للعراقيين هناك و كان ألأولى تناول المسألة من هذا المدخل أصلا.
ولأن موارد العملة الأجنبية من الصدر الأجنبي بيد الحكومة أساسا، فلا يمكن القول أن سعر الصرف ظاهرة سوقية، صرفة، ومن الصعب السيطرة عليها. كما لا يجوز ، واقعيا، فهم دور البنك المركزي على انه مجرد تدخل في سوق الصرف، يخطى أو يصيب. لأن نافذة المركزي (أو أية آلية بديلة عنها) تمثل جانب العرض، في حين يفترض مفهوم التدخل استقلال الجهة المتدخلة عن السوق ، ابتداءً، والذي لا أساس له في بلد نفطي بامتياز مثل العراق.
في الآونة الأخيرة انخفض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمشتري الأخير، في السوق، مع بقاء سعر الصرف الرسمي على حاله. وأصبح الفرق بين السعر الرسمي للدولار وسعر المشتري الأخير كبيرا، و يمثل أرباحا احتكارية ليست مبررة للجهات التي تستطيع الحصول على العملة الأجنبية من البنك المركزي.
ومن المتوقع اتخاذ تدابير فعالة لتقليص هذا الفرق الكبير بين السعر الرسمي الذي يقل عن ١١٧٠ ديناراً للدولار، وسعر المشتري الأخير الذي يتجاوز ١٢٥٠ دينارا للدولار. ما يدل على استمرار الطلب الزائد على العملة الأجنبية نتيجة تقييد المبيعات دون إمكانية التأثير على مصادر الطلب بأدوات السياسة Policy أو أية إجراءات استنادا الى قوانين أو قواعد تنظيم Regulations . و لذلك سعت الجهات التي لم تحصل على العملة الأجنبية من نافذة المركزي إلى شرائها من حائزيها الآخرين لإمضاء الصفقات التي أرادوا. إذ قد لا يكون تقييد المبيعات ، في نهاية المطاف وبالضرورة، على حساب تحويل الأموال ذات المنشأ الباطل أو استثمارات القطاع الخاص غير المرغوبة في الخارج. وربما لا تمنع، تلك القيود، تمويل أنشطة يحرمها القانون بسبب عدم المباشرة في بناء المنظومة المطلوبة للتحري والتدقيق و الإلزام في كافة القنوات ومنافذ التبادل مع الخارج.
وفي كل الأحوال يمكن تقليص الفجوة وهي بحوالي ٨٠ دينارا الى ١٠ دنانير للدولار. لقد نشأ هذا الخلل نتيجة إجراءات اتخذت في سياق الحديث عن التوثيق غير الدقيق لمبررات الطلب على العملة الأجنبية و شبهات غسل أموال عبر التحويل للخارج .
سعر الصرف في العراق لم يكن سوقيا لا في البداية ولا في ما بعد، ومن المناسب إزالة الفرق بين السعر الرسمي وسعر المشتري الأخير وهو ممكن، ولا يوجد سبب لترك سعر الصرف على هذه الحال. ولا توجد في اقتصاد العراق، الآن، أسس موضوعية لمشكلة تسمى استقرار سعر الصرف .وما زال الاقتصاد العراقي بعيدا عن عجز العملة وإذا حدث اضطراب، أو ابتعد سعر المشتري الأخير عن السعر الرسمي، كما هو الآن، فهذه تعزى لأخطاء إدارية. ومن المناسب اعتماد نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل، للدينار إزاء العملة الأجنبية، رسميا، ويجوز لهذا الغرض تعريف الدينار بدلالة سلة العملات الاحتياطية الرئيسية أو عملة الدولار، ويعلن السعر بوحدات من العملة العراقية لوحدة واحدة من عملة أجنبية. ويعدل سعر الصرف بمبادرة مسببة من البنك المركزي أو وزارة المالية ودراسة مشتركة منهما ترفع إلى مجلس الوزراء الذي تكون له صلاحية التعديل استنادا إلى قانون يشرع لهذا الغرض. ويجوز أن يطلب مجلس الوزراء إلى وزارة المالية أو البنك إعداد مذكرة لتعديل سعر الصرف مع مراعاة: متطلبات التوازن في سوق الصرف ، والاستثمار الحقيقي في ضوء القدرة التنافسية الدولية للعراق وصلتها المعروفة بسعر الصرف، والمستوى المناسب من التضخم.
واقعيا لا يواجه العراق ضائقة محتملة من جهة الاحتياطيات الدولية فالاقتصاد العراقي يعمل مع فائض في ميزان المدفوعات. وتراكمت احتياطيات البنك المركزي، التي وصلت ٦٧ مليار دولار حسب أحدث تصريح، ناتجا عرضيا لبيع وزارة المالية العملة الأجنبية للمركزي (+) و طلب القطاع الخاص عليها (-)، وأن الأخير أقل من الأول . وهذا يعني استمرار فائض العملة الأجنبية.
طبعا لا بد من إيصال العملة الأجنبية من المصدر النفطي إلى القطاع الخاص، لكن
الطريقة المتبعة عبر نافذة البنك المركزي ليست ملائمة لمتطلبات الأداء الأفضل وفرض القانون.. ولكن عبر المصارف والمؤسسات المماثلة ، والتي تتولى لوحدها التعامل مع زبائنها وتتحمل مسؤولية الامتثال للقوانين ومنها قانون مكافحة غسل الأموال ، لأن المبدأ الأساس في هذا القانون "اعرف زبونك". والمصارف أعرف بزبائنهم التجار والمستثمرين، وطالبي العملة الأجنبية الآخرين، من البنك المركزي. نظرا لغياب ضوابط و تقاليد التوثيق الدقيق نعاني الافتقار إلى البيانات الشاملة وذات الاعتمادية. لتغطية تجارة السلع والخدمات وبقية العمليات الجارية، وعلى نحو اشد التدفقات الرأسمالية ومن قنوات أخرى عبر الحدود، دخولا و خروجا. وحجم تعامل المصارف مع الأجانب وكيفياته وحركة الأرصدة . و ليست لدينا معلومات يعتد بها حول علاقة تلك التدفقات بتغيرات الطلب على العملة الأجنبية من نافذة المركزي.
والعراق بحاجة إلى وضوح قانوني وقواعد لتنظيم الصفقات الخارجية دخولا و خروجا. كما لا يوجد فهم مشترك لدى الأوساط الرسمية حول المباح والممنوع في المبادلات العابرة للحدود سوى تجارة السلع، والتي أيضا عليها تحفظات بشأن المواصفات والنوعية والصلاحية الصحية وغيرها.
وأصبح من المفيد حسم الموقف من استثمار القطاع الخاص في الخارج في إطار قانون شامل لتداول العملة الأجنبية والعمليات الخارجية الجارية و الرأسمالية . إن مثل هذا التشريع يقدم الأساس للوثائق والتقارير المطلوبة وتعريف المخالفات ويدعم الأجهزة المعنية بالصلاحيات.
ولقد أكدت التجربة الحاجة الملحة إلى إعادة النظر بعموم النظام المتبع لإيصال العملة الأجنبية للقطاع الخاص. و من المهم الفصل التام بين عمليات شراء العملة الأجنبية و التحويل و سحب العملة الورقية الأجنبية و أن تدار هذه العمليات الثلاث كل على حدة وبالاستناد الى ضوابطها الذاتية. وأن يقتصر البنك المركزي على بيع العملة الأجنبية للقطاع الخاص دون شرائها، الذي لا ضرورة له طالما القطاع الخاص في حالة عجز دائم للعملة ألأجنبية. وبيع العملة الأجنبية للمصارف يجب ألا يعني سوى تعزيز أرصدتها من تلك العملة في مقابل خفض رصيدها الديناري بالقيمة المقابلة، والمصارف هي وعلى مسؤوليتها تتولى البيع للخطوط اللاحقة من السوق بإشراف المركزي ورقابته. أما سحب العملة الورقية والتحويل فتلك عمليات أخرى.

ألقوا باللائمة على قانون الاستثمار

خبراء: العراق غير قادر على توفير البيئة الجاذبة للاستثمار

□ بغداد / غفران الحداد

يشير معظم الخبراء والمتخصصين بالشأن الاقتصادي إلى ضعف دور الجانب الحكومي بدعوة القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار بالبلاد .
ويواجه قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ الذي اقره مجلس النواب معوقات عديدة لعل أبرزها عدم توفر الأراضي اللازمة للاستثمار، فضلا عن انعدام الاستقرار السياسي وضعف الاستثمار.
وقال رئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي في تصريح لـ"المدى برس": إن "الاستثمار لم يصل إلى مستوى الطموح، فمن خلال تقاريرنا حول مشاريع الاستثمار خلال السنوات الثلاث الأخيرة تبين لنا وجود العديد من المعوقات، أهمها إجازات استثمار منحت ولم تُفعل، إلى جانب عدم توفر الأراضي اللازمة للاستثمار".
وأضاف تركي "هنالك أيضا معوقات في إدارة الأراضي السكنية كالإجازة وعدم توفر الاستقرار الأمني"، منوها بـ"حاجة الديوان إلى جهود استثنائية لتنمية الاستثمار المحلي وإلاّ ستتراجع البلاد اقتصادياً رغم تمتعها بكل الثروات النفطية والكفاءات العلمية".
وبين مراقبون أن "البلاد تعاني مشاكل استثمارية مع الشركات الأجنبية التي تعمل على أرضها، بسبب ضعف السلطات المسؤولة عن منح سندات الأراضي الاستثمارية".
من جانبه، قال وزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم "لم يتمكن العراق من تحقيق إنجاز يعتد به في مجال الاستثمار في البنى التحتية او في الصناعة والزراعة، حيث يواجه معوقات كثيرة في توظيف الاستثمار في حل الأزمات المستعصية مثل أزمة السكن وغيرها".
وأكد بحر العلوم في تصريح لـ"المدى برس": أن "العراق لم يتمكن من توفير البيئة الاستثمارية القادرة على جذب رؤوس الأموال، بسبب العقول التي تدير المؤسسات الحكومية والتي لا تشجع القطاع الخاص، حيث ما زالت عقلية القطاع العام والأنظمة والتعليمات البالية تسيطر على هذه المؤسسات، إضافة إلى غياب التشريعات اللازمة لحماية القطاع الخاص".
بينما قال المستثمر علي القيسي في حديث لـ"المدى برس": إن "قانون الاستثمار يعتبر من القوانين الجيدة، إلا أن عدم وضوح الرؤيا بين الدوائر الموجودة في الدولة ساعد في عدم تطبيقه".
وأضاف القيسي أن "عدم دعم المصانع والمعامل الإنشائية خلق ضعفاً كبيراً في البنية التحتية للبلاد، حيث لا نرى هنالك إستراتيجية واضحة لتنظيم السكن".
من جانبه، أشار رجل الأعمال محمد العاملي في تصريح لـ"المدى برس" إلى أن "قطاع السكن في العراق مشتت وغير واضح، فالإستراتيجيات في توزيع الوحدات السكنية في حالة تلكؤ دائم، بالإضافة إلى الدكتاتورية الواضحة في منح إجازات الاستثمار السكني".
ووصف العاملي ديوان الرقابة المالية في العراق "بـ"الضعيف" نتيجة عدم توفير الأراضي اللازمة للاستثمار".
وكانت وزارة الإعمار والإسكان ذكرت في بيان لها تلقت "المدى برس" نسخه منه، أن "الوزارة عرضت عدداً من المشاريع والفرص الاستثمارية في مجال الإعمار والبنى التحتية على الشركات الاستثمارية لجذبها"، لافتة إلى أن "العراق لديه سوق كبيرة في هذا المجال".
وأضاف البيان أن "الوزارة وضعت معايير لتسهيل دخول الشركات العالمية المتخصصة إلى السوق المحلية عن طريق الاستثمار وعقد شراكات معها، باعتماد معايير محددة من أجل وضع إستراتيجية شاملة لإقامة مشاريع عملاقة"، داعية "الشركات العالمية إلى الاستثمار وإقامة المشاريع والمساهمة الفاعلة في إعادة إعمار البلاد".

خارج الحدود

السعودية

تواجه غلاء الأسعار بـ"الجمعيات التعاونية"

تتجه السعودية إلى تعديل نظام الجمعيات التعاونية، وبالتحديد الاستهلاكية منها، بهدف توفير السلع للمستهلكين في الأحياء بأسعار معقولة، بعيداً عن الغلاء وتقلبات الأسعار.ووفقاً لصحيفة "الاقتصادية" السعودية، يقوم مجلس الجمعيات التعاونية حالياً بزيارات لدول خليجية للوقوف على تجاربها، وإعداد دراسة خاصّة في هذا الشأن ترفع للجهات المختصّة، تمهيداً لبدء عمل تلك الجمعيات محلياً.وجاء ذلك بعد أن وافق مجلس الجمعيات التعاونية في اجتماعه الأخير برئاسة عبد الله الوابلي، رئيس المجلس، الذي عُقد الأسبوع الماضي، على قيام وفد من المجلس بزيارة للإمارات نهاية الأسبوع الجاري للاطلاع على تجربتها في مجال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
ويسعى المجلس من هذه الزيارة التي من المتوقع أن تعقبها زيارات لدول أخرى تملك تجارب ناجحة في مجال تأسيس جمعيات تعاونية استهلاكية، إلى إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية في السعودية يكون لها فروع منتشرة في الأحياء والقرى والتجمعات السكانية خلال الفترة المقبلة.
كما يهدف المجلس إلى استفادة تلك الجمعيات من الدعم الحكومي المتاح للسلع، وأن تتخلص من التكاليف المضافة من بلد المنشأ لحين وصولها إلى المستهلك للبيع بأسعار ملائمة ومعقولة، إضافة إلى السماح للجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالاستيراد المباشر. وفي ضوء زيارة وفد المجلس المكون من لجنة التعاون الاستهلاكي، للإمارات سيتم رفع تقرير متكامل للجهات المختصة، بهدف تقديم التسهيلات والحوافز التي تسهم في خفض التكاليف، ما يساعد على البيع بأسعار معقولة.
كانت جهات حكومية في السعودية قد أجرت خلال أعوام مضت دراسة على عمل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، حيث أكدت الدراسة أن النظام التعاوني استطاع تحقيق نجاحات بدرجات متفاوتة في مختلف المجتمعات، التي منها الدول العربية، وذلك تبعا لاهتمام حكوماتها، وتفهم الشعب لفلسفة ومبادئ التعاون وتطبيقاته.
وخلصت الدراسة إلى أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية يمكن لها مساندة جهود الدولة في الحد من ارتفاع الأسعار واستغلال المستهلك، بعد أن أصبحت ظاهرة الغلاء وارتفاع أسعار السلع والحاجيات من الأمور الواضحة، معتبرة أن الأسعار أخذت تتزايد بشكل لا يتناسب مع بعض فئات الشعب من ذوي الدخل المحدود، ما يؤثر في مستوى دخلهم ومعيشتهم.

أنقرة

تبدأ التنقيب عن النفط في شرق المتوسط

كشف مسؤولون أتراك أن بلادهم ستبدأ منفردة التنقيب عن النفط خلال السنة القادمة في شرق البحر المتوسط قرب شواطئ قبرص وسوريا، وذلك بعد أن أدت التوترات في المنطقة إلى إحجام الشركاء المحتملين عن طلب تراخيص تنقيب مشتركة.
ويأتي كشف تركيا عن اعتزامها الشروع منفردة في التنقيب رغم أن شركات نفط كبرى عالمية كانت أبدت في وقت سابق اهتماما بالدخول في شراكات مع شركة النفط الحكومية التركية (تباو) للتنقيب البحري عن النفط في منطقة الإسكندرونة مرسين في شرق البحر المتوسط قرب قبرص والساحل السوري. وعزا مسؤولون في مجال الطاقة بتركيا عزوف الشركات العالمية عن مشاركة بلادهم حاليا في عمليات التنقيب، إلى استمرار الأزمة السورية التي مضى عليها عام ونصف، والى غياب مؤشرات تذكر لانحسار نزاع عمره عقود بين تركيا وقبرص.

كوريا الجنوبية

رابع أكبر اقتصاد آسيوي

قالت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني: إنها رفعت الجدارة الائتمانية لكوريا الجنوبية من أي إلى أيو عززت نظرتها لقوة التحمل لرابع أكبر اقتصاد آسيوي. وجاء تعزيز الجدارة الائتمانية لكوريا الجنوبية من قبل ستاندرد آند بورز لأول مرة في سبع سنوات بعد عدة خطوات مماثلة قامت بها شركات التصنيف الأخرى موديز وفيتش.
وقالت ستاندرد آند بورز في بيان لها: إن رفع الجدارة الائتمانية يعكس خفض توقعات المخاطر الجيوسياسية في شبه الجزيرة الكورية خاصة بعد الانتقال الهادئ للسلطة في كوريا الشمالية عقب موت الرئيس السابق كيم جونغ إل في ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي.

دبي

ثالث أغلى مدينة في العالم

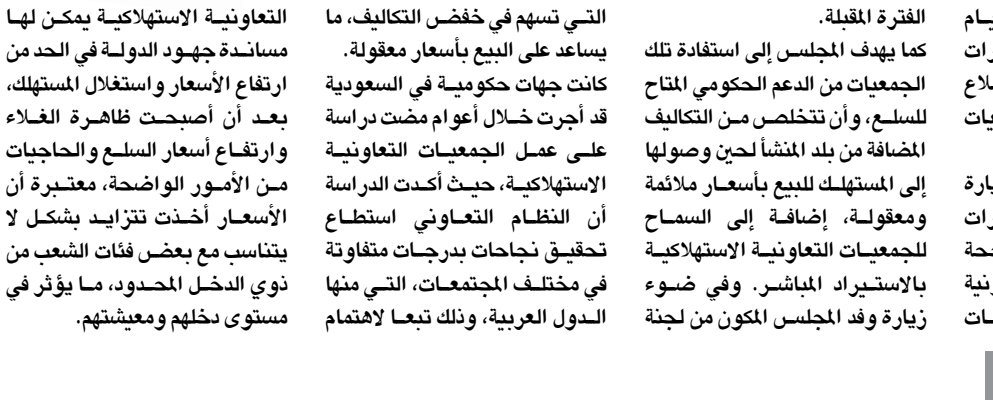

وفقاً لدراسة "يو بي إس" حول أسعار السلع والخدمات والإيجاروذلك من بين ٧٢ مدينة حول العالم غطتها الدراسة التي أعدها بنك "يو بي إس" السويسري.
وفقاً لصحيفة "الخليج"، فقد استندت الدراسة في ترتيبها العالمي للمدن، على تحليل القدرة الشرائية في الـ٧٢ مدينة، مع مقارنة أسعار سلة مؤلفة من ١٢٢ من السلع والخدمات، وجاءت دبي في هذا المركز، بعد إضافة الإيجارات إلى سلة الأسعار والخدمات.
كما أظهرت الدراسة أن دبي تحتل المرتبة الـ٢٢ عالمياً من حيث الغلاء، في حال استبعاد الإيجارات، في حين تراجعت نيويورك للمرتبة السادسة، وهونغ كونغ للمركز ٣٢، وعند استبعاد الإيجارات، جاءت كل من أوسلو، وزيوريخ، وطوكيو في المراكز الثلاثة الأولى على الترتيب كأغلى مدن في العالم، غير أن المقيمين في زيوريخ، العاصمة المالية لسويسرا، يتمتعون بأعلى قوة شرائية في العالم، حسبما أوضحت الدراسة.
وفي المقابل أظهرت دراسة "يو بي إس" أن مدينتي نيودلهي، ومومباي، تتمتعان بأدنى مستوى للمعيشة . كما أنهما تتذيلان اللائحة من حيث متوسط الرواتب الإجمالية التي تتصدرها زيوريخ أيضاً.
كما جاءت مدينة جنيف السويسرية في المركز الثاني من جهة الرواتب الإجمالية، وتلتها العاصمة الدنماركية كوبنهاغن، بينما يحصل العاملون في أوسلو، المدينة الأغلى في العالم، على رابع أعلى أجر في العالم.وقالت الدراسة إن الموظف في زيوريخ بإمكانه شراء جهاز آي فون بعد ٢٢ ساعة عمل، في حين يحتاج نظيره في مانيلا التي تأتي في ترتيب متأخر في اللائحة، إلى ضرب هذا العدد من ساعات العمل في ٢٠ لكي يقتني الجهاز نفسه.